مع الحكومة وضدّها

أحمد سعداوي

ثمّة ميلٌ عام عند قطاع واسع من الجمهور العراقي إلى تأييد الحكومة، أي حكومة كانت، وكان هذا ملموساً حتى مع السنة والنصف سنة التي قضتها حكومة رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي قبل أن تسقط إثر انتفاضة تشرين الأول/ أكتوبر (2019). فعلى الرغم من الاحتجاجات المتعدّدة، خلال تلك السنة، من خرّيجي الجامعات وطلبة الدراسات العليا الباحثين عن فرص عمل، والانتقادات التي توجّهها الصحافة والنخب المدنية لسير عمل حكومة عبد المهدي، ومسافة النقد والمراقبة التي وضعها السيد مقتدى الصدر بعيداً عن الحكومة، رغم شراكته فيها، إلا أن المزاج العام كان مؤيداً للحكومة. بالإضافة إلى هيبة السلطة التي تمنح نقاطاً مجانية لمن يشغل كرسيّها ابتداءً، فإن النقطة العميقة في هذا الميل أن الناس تؤيد السلم، وتخشى الاضطرابات، وقد ترضى بحكومةٍ غير مثالية من أجل الأمن واستقرار أسعار السوق، كما أن هؤلاء الناس يتطلّعون إلى «الدولة» في معرض تأييدهم الحكومة، وقد يقول قائلهم إنه يؤيد الحكومة ويقصد أنه يؤيد الدولة، ضد الخارجين عليها، وضد انفلات الأوضاع الأمنية وضد الفساد.

لقد أيّد الناس زعيم حركة الوفاق إياد علاوي وصارت شعبيته كبيرة بين مختلف الأوساط العراقية، لأنه أبدى حزماً في مواجهة الميليشيات ومحاربة التنظيمات الإرهابية. وأفادته هذه الشعبية في أن يغدو رقماً صعباً في كل الدورات الانتخابية اللاحقة. وكان على شفا أن يشكّل حكومة جديدة عقب انتخابات 2010. ذهب التأييد الشعبي وراء المالكي، للأسباب نفسها، لأنه أشعر الناس بوجود الدولة، مع عمليات «صولة الفرسان» في البصرة في مارس/ آذار 2008.

وربما كان حيدر العبادي رئيس الوزراء العراقي الأكثر شعبية مقارنة بغيره، لأنه أدار عمليات التحرير من سيطرة «داعش» بتوازن وحيادية، وحسّ وطني واضح، بعيداً عن الخطابات الطائفية. وكان من الممكن أن يحصل على ولاية ثانية بعد 2018، إلا أنه أدار حملته الانتخابية بشكل سيئ، وخافت الطبقة السياسية الشيعية (ذات الأقطاب المتعدّدة) من أن يُفطّي عليها. واضطرّ إلى التراجع من المواجهة مع هذه الطبقة، طمعاً في مظلّة الحماية التي توفّرها له، رغم أن فرصه كانت أكبر من غيره ليُحدث تحوّلاً سياسياً كبيراً يوازي إنجاز التحرير العسكري على الأرض. حتى مع مصطفى الكاظمي، الذي جاءت به احتجاجات تشرين (2019) خلفاً لعادل عبد المهدي، فإن الناس وضعت ثقتها فيه، وتمنّت لو أنه يُنجز النقلة المطلوبة من بلد تتسلّط عليه قوى متعدّدة تنافس قوّة الدولة وتسلب الكثير من هيبتها إلى فضاء جديد تفرض فيه مؤسّسات الدولة سيطرتها على المشهد الأمني والاقتصادي، ولكن هذا لم يحدُث.

واليوم مع حكومة محمد شيّاع السوداني هناك تأييد واضح من قطاعاتٍ من الجمهور العراقي، وكثيرون منهم يريدون أن يصدّقوا كلام رئيس الوزراء في المقابلات التلفزيونية عن الإنجازات والتنمية الاقتصادية والإعمار وما إلى ذلك، لأن الناس تميل إلى تصديق ما ترغب به أكثر من ميلها إلى استدعاء المشاعر السلبية. ليست لدى هذه الفئة من الناس الذين نتحدّث عنهم دوافع سياسية، ولا يؤيّدون أو يعارضون لأسباب عقائدية وسياسية، وإنما البوصلة الداخلية عندهم تتحرّك باتجاه الإنجازات الظاهرة للعيان، ولا شأن لهم بنقاشات النخب الثقافية والإعلامية بشأن المشكلات العميقة في بنية الدولة، واستعصاء النظام السياسي على الإصلاح، وصعوبات التنمية، مع الاقتصاد الريعي وسيطرة الأحزاب والفصائل المسلحة على العمليات الاقتصادية بالمجمل، وعمليات غسيل الأموال والابتزاز وركوب ظهر المشاريع الاقتصادية الخاصّة، وتهلهل نسيج مؤسّسات الدولة والسلاح المنفلت وغير ذلك من قضايا تورث الكآبة والسوداوية.

يمكن أن يصدّق الناس أي خطوات ملموسة تتحقّق على الأرض، حتى وإن كان الإصلاح الشامل بعيداً جداً، ولكن المعطيات تقول إن أملهم سيخيب، كما حدث سابقاً، إن علّقوا آمالاً كبيرة على مجيء قريبٍ لرجلٍ يُحدث منعطفاً كبيراً في وضع الدولة العراقية بشكل عام.

الحافظون دين الله... والفاهمون

سامر خير احمد

لم يعد مقبولاً الاستسلام للجهل أو نقص المعلومات أو احاديّتها، إذا ما أراد المرء أن يعرف عن أي مسألة أو موضوع أو شأن ينال اهتمامه، ويشغل تفكيره وحديثة وتفاصيل يومياته، والدين ليس استثناءً من ذلك، بعدما تنوّعت مصادر المعلومات في السنوات الأخيرة، وباتت متاحة لكل من أراد المعرفة.

نزعت هذه الحقيقة الأعذار من الذين يحفظون من الدين جانباً واحداً، هو الذي تلقّنوه صغاراً في مدارسهم وبيوتهم، وعبر شاشات التلفزيونات الرسمية، وفي خطب المساجد، ولم يبنوا علاقتهم بالدين على الفهم والتدقيق في مختلف وجهات النظر، من داخل دينهم ومن خارجه، أي من الأديان الأخرى والأفكار الفلسفية التي تتعلّق بالإيمان الديني، والأفكار التي تتعارض الدين أيضاً، فالتقليب بينها هو الذي يمنح المرء معرفة تبرّر تدينه أو عدم تدينه، عليك بكلمات أخرى، أن تعرف وتفهم، لا أن تحفظ، حتى أصدّق أنك مؤمن حقاً وصدقاً، ولست فرداً من جموع يردّد ما حفظه في الصغر وتمسك به في الكبر على أساس العادة، أو بدافع الخوف من التغيير. والمسألة لم تعد صعبة، إذ لم يعد أحدٌ يمسك بمصادر المعلومات ثم لا يتيح منها إلّا ما يروق له، كما جرت العادة سنوات وعقوداً وقروناً، قبل اختراع الإنترنت.

وهذا يعني أن ثمّة نوعين من العلاقة مع الدين، ليسا الإيمان والإلحاد، أو الدينّ واللادينية، لا، بل هما الفهم والحفظ: ثمّة أغلبية حافظة لمسلّمات دينية، تردّدها كما لو أنها حقائق مطلقة، وأقلية اطّلعت وعرفت وفهمت، فاختارت الدينّ أو الخروج من الأديان، في الحالة الأخيرة، بتوفّر التمسك بالدين على مناعة معرفية لا تملكها تلك الأغلبية الحافظة.

رغم ذلك، تبدو الأغلبية الحافظة أكثر اطمئناناً لإيمانها من الأقلية الفاهمة، فالبقين حرفة الجهلاء، لأنّ الجهل يمنح صاحبه ظناً بأنّ ما يحفظه من مسلّمات هو الحقيقة التي ليس ثمّة ما ينقضها. الجهل هنا لا علاقة له بدرجة التعلّم أو موضوعه، فثمّة كثيرون متعلمون متدينون يجهلون من المعرفة الدينية طيفاً واسعاً من الآراء والأفكار والطروحات، ويكتفون بما حفظوه في صغرهم ولم يفكّروا فيه طوال سنوات أعمارهم. ألا ترى أنك يمكن أن تجلس إلى أستاذ جامعي فيأخذك الحديث إلى نشأة الحياة وظهور الإنسان، فيقول لك: «يا أخي، نظرية التطور هذه لا تزال نظرية»! يقصد أنّها مجرّد كلام وافتراضات. طيّب يا أخي الذي قطعت أشواطاً طويلة في التعليم، ألم يخطر ببالك أن تقرأ قليلاً عن نظرية التطوّر التي تنكرها بثقة ويقين الجهلاء، لتكتشف أنّ وصف «نظرية علمية» لا يعني أنّها مجرّد افتراضات، بل للاكتشافات ودلائل؟ ثم أن تقرأ من داخل دينك الذي تحفظ عنه ولا تفهمه، لتجد أنّ ثمة من فسّروا نظرية التطوّر دينياً وقالوا إنّها لا تتعارض معه، وافتقدتم على قولهم أو لم توافق؟

لكنّ الحفظ، في شأن الدين، يسبطر على الفهم ويتفوّق عليه. وهذا ما يفسّر أن يطلق المسلمون على شيخ الدين الذي يحفظ معلومات كثيرة ويردّدها ولا ياتي بجديد حولها، لقب «العلّامة». وهو لقبٌ كان يجدر أن يطلق على من يعرف كلّ شيء يحيط بالدين والأديان الأخرى، بما في ذلك الأفكار التي تنكر الدين وتعترض عليه، ويفهمها ويفهم خلفياتها وجذورها، ويُتقن الردّ عليها من عندياته، فقد سمعت «علّامة» مفترضاً يتحدّث في أحد الأيام عن براهين «الإعجاز العلمي» من غير تبحّر فيها لأنها «ليست من اختصاصه»، بل ينقلها عن آخرين، معتقداً أنه إن كان ثمّة من يقولها فإنّها كافية لتكون حجّة يعتدّ بها. أما هو، فصنعته أن يردّد مقولات الرّدات التي يحفظها بكفاءة نادرة. وإذا كان ذلك حال «العلّامة» فما بالك بالمتطفّلين على الثقافة، الذين يردّدون ما يقوله علّاماتهم باعتباره حقائق قطعية ومعارف عميقة، من دون تمحيص أو نقد منطقي؟ طيّب، هل يستوي أن يكون المرء مثقفاً أو متعلّماً لكنّه لا يعرف عن موضوع يشغله ويملأ مجالسه وأحاديثه؟ المعلومات متاحة في كلّ مكان. عليك فقط ألّا تكتفي بجانب معرفي واحد أو وجهة نظر واحدة في شأن موضوعك واهتمامك.

(كاتب من الأردن)

معضلة الحريديم أو خلل تأسيسي في الكيان

جورج كعدي

مشهدٌ يتّسم بالعنف الحادّ في الشارع الإسرائيليّ: الشرطة تنهال ضرباً على أفراد من «الحريديم» في تظاهرة احتجاجيّة على مشروع التجنيد الذي يطالبهم ويرفضونه قطعاً، فيُجرّرون أرضاً ويُركلون بكروم ظاهر بدلٌ على انقسام وتباغض بين اليهود أنفسهم في الكيان المحتلّ، بل على خلل يعود إلى اللحظة التاسيسيّة لـ«إسرائيل المخترعة» بتعبير الأكاديميّ المتسامي الخارج على اتّفاقه اليهودي والصهيوني، شلوما ساند، على أرض فلسطين التاريخيّة. فما هي قضيّة الحريديم التي تحوّلت إلى معضلة كبيرة في مجتمع الاحتلال؟

يعيش المتديّنون اليهود، وبخاصة الحريديم منهم، نوعاً من الحالة الفصامية بين الالتزام بالنص الديني والتصرّف ببعض المرونة مع الأمر الواقع. أمّا الالتزام فهو رفض قيام «دولة إسرائيل» قبل مجيء مسيح اليهودية (المسيح أو المسايا) المنتظر، وأمّا الأمر الواقع فهو التسليم على مضض بتحقّق المشروع الصهيونيّ، وإنّ الخاطئ دينياً والمخالف لإرادة الله، لدولة يهودية على أرض فلسطين (إسرائيل القديمة أو «أرض الميعاد» في الزعم الصهيوني)، فقد جاء في مقال لأحد أكبر حاخامات القرن العشرين، أدمور شالوم شنيؤرسون، المعروف بأدمور ملوبافيتش، أنّ أيّ محاولة بشرية لإقامة كيان قومي يهودي على «أرض إسرائيل»، سواء بواسطة نشاط دبلوماسي أو عبر اختفاء مستوطنات، إنّما تتنافى كلّياً مع الحلم المشيحاني التقليدي والتراث الديني اليهودي. وأتى بعده الحاخام العزر شفيرا الذي حارب الفكر والنشاط الصهيونيين، ودعا إلى التمسّك بالفكرة اليهودية التقليدية عن قدوم الخلاص بوصفه فعلاً مفاجئاً وعلى شكل معجزة لا تتضمّن أي تدخّل بشري، وهاجم التلهّف والحماسة لوعد بلفور بين الحريديم، مركّزاً هجومه على منظمة «أغودات يسرائيل» التي تأثرت بوعد بلفور، وحاولت إسباغ معانٍ ومدلولات دينية عليه، في حين أنّ الحاخام شفيرا فسّر وعد بلفور بأنه اختبار إلهيّ لـ«شعبه» مثل الاختبارات السابقة، معتبراً أنّ وعداً كهذا هو مكسبٌ للصهيونية لكنّه نابع من القوى الشيطانية المقيمة في الأرض المقدّسة التي تحاول إعاقة قدوم المشيح وتحقيق معجزة الخلاص، داعياً إلى العمل على إلغاء وعد بلفور لأنه سيأتي بعديد من الكوارث والمهالك على إسرائيل». بل بلغ اعتقاد شفيرا حدّ أنّ الصهيونية هي في يقينه العدو الأكبر والخطيئة الكبرى التي ابتلي بها «شعب إسرائيل» على مدار تاريخه، محذّراً اليهود الذين آمنوا بالصهيونية أو تبنّوها وسلكوا دربها أنهم بهذا «يكفرون بالتوراة برمّتها».

في هذا الفكر الديني، تمثّل الصهيونية تيّاراً يهدف إلى استبدال اليهودية التاريخية أو التقليدية كلها ومحو خاصّية الشعب اليهودي وتحويله إلى شعب كباقي الشعوب، ما يؤدّي إلى اختفاء «قدسيّته»، فالربّ وعده بخلاص على شكل معجزة في إطار كونيّ إلهيّ لا في إطار تاريخيّ دنيويّ أرضيّ، مثلما هي الحال لدى سائر شعوب الأرض. بذلك يتحقّق الخلاص «على يد الربّ بذاته» لا على أيدي الصهاينة. وشبّه الحاخام الآخر، دوب، حكومة «إسرائيل» بالعجل الذهبي، أي الخطيئة الكبرى، معتبراً أنّ مساعداتها المادية التي تعرضها على «طائفة المؤمنين» تهدف إلى اكتساح صفوفهم واحتواء مناهضتهم للمشروع الصهيوني، وهي مماثلة للإغراءات التي قدّمها الربّ لإختبار إيمان «أبناء شعبه». أمّا لجهة الأمر الواقع فقد وجد الحريديم أنفسهم منذ نشوء كيان الاحتلال وإحلال الأغلبية الأمنيّة بين العراق وتركيا؛ وهي الاجتماعات التي شارك فيها وزيرا الخارجية في البلدين إلى جانب وزيري الدفاع، بالإضافة إلى وزراء الداخلية العراقي والتركي وإقليم كردستان العراقي؛ إلى جانب رؤساء الأجهزة الأمنية في البلدين. ومما توصلوا إليه اعتبار تنظيم حزب العمّال الكردستاني تهديداً للأمن العراقي، فضلا عن اعتبار وجوده على الأراضي العراقية خرقاً للدستور العراقي نفسه، كما تم التوافق على معالجة الأوضاع في سنجار/ شنكال، وذلك لن يتم من دون عملية فك ارتباط بين قوات الحزب المذكور وواجهاته في المنطقة، وقوات الحشد الشعبي الموجودة هناك بهدف التحكّم في الممرّات البرّية بين العراق وسورية. وما يُستشفّ مما جرى التوصل إليه في اجتماعات بغداد بين الجانبين العراقي والتركي، وهي اجتماعات لم تكن بعيدة، في جميع الأحوال، عن معرفة كل الولايات المتحدة وإيران، وعلى الأكثر بضوء أخضر منهما، وذلك لأهمية الوضع العراقي بالنسبة إليهما، وبالنسبة إلى تركيا نفسها في الوقت ذاك.

وهنا تجدر الإشارة إلى صعوبة عملية الفصل بين الوضعيْن، العراقي والسوري، سواء من جهة التداخل السكّاني، أم على صعيد تداخل الاهتمامات الإقليمية والدولية بينهما. لذلك ستكون هناك انعكاسات آنية، ومستقبلية، لما تم التوصل إليه في بغداد على الأوضاع في سورية، وفي المنطقة الشمالية من سورية تحديداً (الغربية والشرقية)، فالتوافق الأميركي والتركي في تلك المنطقة سيكون مقدّمة للتفكير في حلول تجسّدها حلول الطوائف الحريدية في فلسطين لدى الإعلان عن إقامة «دولة إسرائيل»، حتى أنّ أعداداً منهم شاركت في أعمال الاحتلال والقتل والتهجير (ليست المرّة الأولى إذاً التي يمكن أن يشارك أبناء الحريديم في الحرب، أو أن يُطلب تجنيدهم كما يحصل اليوم). ولكن كان ثمّة منذ البداية إجماعٌ بين مجموعات الحريديم بكامل فئاتهم حول مسألة عدم تجنيد طلاب المعاهد الدينية، وهنا الإشكالية الكبرى المستمرة والمنفجرة اليوم.

> يعيش المتديّنون اليهود، بخاصة الحريديم منهم، نوعاً من الحالة الفصامية بين الالتزام بالنص الديني والتصرف ببعض المرونة مع الأمر الواقع

حاربت «أغودات يسرائيل» وتنظيمات حريدية أخرى بشراسة لعدم تجنيد طلاب المعاهد الدينية، وتمّ الاتفاق ماضياً بين بن غوريون وقيادة المجتمع الحريدي على عدم تجنيد هؤلاء الطلاب، مقابل دخول يهود حريديم أعضاءً في الكنيست، حيث يمكنهم الحفاظ على «علم التوراة» وعلى التربية والتعليم الحريديين. وكان الحاخام يعقوب روزنهايم الأبرز بين قادة «أغودات يسرائيل» يرى في قيام الدولة اليهودية حدثاً إيجابياً في التاريخ اليهودي («ما فوق التاريخي» وأحد تجلّيات «العناية الإلهية»)!

كرّت سبحة الفتاوى الدينية المهايونيّة غبّ الطلب من نوع أنّ الصهيونية هي بداية الخلاص، وتعبّر عن تصوّر ومفهوم مشيحانيين للدولة، وهي خطوة نحو «التمهيد للخلاص» بحسب الحاخام المتطرّف أبراهام كوك، مع إبقاء التحفّظات حيال علمانية الدولة. أخذت «أغودات يسرائيل» على عاتقها أن تقوم جميع أوجه بين واجب أو حتمية الانصياع لعقيدة ترى في الصهيونية تعبيراً سافراً عن التمرّد على مشيئة الربّ، والواقع الزمني لـ«دولة إسرائيل»، حيث ينعم المجتمع الحريدي في كنفها بقوة اجتماعية وسياسية كبيرة جدّاً من شأنها أن تهدّد مصادر القوة العلمانية، فكانت منظمة «أغودات يسرائيل» التي أنشأها الحاخام يتسحاق مئير لفين ورسم طريقها منذ قيام «الدولة»، إذ كان على صلةٍ برؤساء الحركة الصهيونية، وخصوصاً بموشيه شاريت. وقد جاشت مشاعر كثيرٍ من أبناء الحياة الجماهيرية في «دولة إسرائيل» على روح التوراة، لقاء امتيازاتٍ ماليةٍ تقدّمها الدولة إلى المجتمع المتديّن «من أجل الحفاظ على حياة توراتية خالصة».

هنا تبرز معضلة إضافية ما انفكّت مطروحة بقوة: مجتمع الحريديم يتلقّى في الكيان المحتلّ تقديمات ماليةً هائلة من جيوب العلمانيين، لقاء: لا شيء! لا يفعل هذا المجتمع الديني المنغلق والمتزمّت سوى دراسة التوراة والتلمود، وله ممثلوه في الكنيست لصبّ زيت العنصرية وكره الأغيار فوق النار الصهيونية دائمة الاشتعال قتلاً وإبادةً واستيطاناً، واضحى هو الثقل الوازن في مجتمع الاحتلال، على حساب فئات العلمانيين الذين يدفعون الضرائب والأموال للحريديين (كي يدرسوا له التوراة!) ويُقتلون في الحروب المتتالية.

إنها صورة الخلاف العميق في المجتمع الصهيوني غير المتجانس، والذي يحمل بذور تفجّراته الكثيرة بين علمانيين ومتديّنين، يهود غربيين ويهود شرقيين، يهود بيض ويهود سُمر (الفالاشا)، فاحشي ثراء وفئات مهمّشة، مجنّدين ورافضي تجنيد... إلى ما هنالك من تناقضاتٍ يحفل بها هذا الكيان المصطنع والمخترع، الذي نشأ بالخرافة ويستمرّ بها، حتى يسترجّ أهل الأرض الأصلانيّون أرضهم بعد أن يتركها الحريديّون (يلوّحون اليوم لقومهم بالرحيل) ويتبعهم الآخرون.

(أستاذ جامعي لبناني)

هل تساهم غزّة في حلحلة قضايا المنطقة؟

عبد الباسط سيدا

من الواضح أن مختلف الجهات المحلية والإقليمية والدولية تحاول الاستثمار في ما يجري في غزّة منذ أكثر من خمسة أشهر، نتيجة الحرب التي أعلنتها الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتشدّدة على القطاع؛ الحرب التي خلّفت الخرّيبن عشرات الآلاف من الضحايا والجرحى؛ كما أدّت إلى تدمير القسم الأكبر من العمران الغزّي على صعيد الوحدات السكنية والمدارس والمشافي والبنية التحتية، على المستوى الإسرائيلي، بحاول نتنياهو بكل السبل، وعلى حساب دماء أطفال قطاع غزّة ونسائه، تحقيق «إنجاز» ما، رغم خلافاته المزمنة المستعصية مع خصومه السياسيين ضمن المعارضة، وداخل الائتلاف الحكومي نفسه، ليُنقذ مستقبله الشخصي والسياسي.

وعلى الجهة المقابلة، يلاحظ أن الخلافات الفلسطينية التنافسية البينية، سيما بين حركتي فتح وحماس ما زالت فاعلة، تبرّز على السطح لدى أي منعطف، الأمر الذي يؤثر على معنويات الفلسطينيين في الداخل، وعلى صورتهم في الخارج، عربياً وإسلامياً ودولياً. هذا رغم المحاولات الدائمة التي تُبذل لإظهار التماسك في الموقف الفلسطيني الداخلي في مواجهة آلة القتل الإسرائيلية التي أطلقها نتنياهو من عقالها من دون وجود برنامج سياسي مقنع وواضح، حتى بالنسبة إلى حليفة الاستراتيجي (الولايات المتحدة)، وهو الأمر الذي أحدث إرباكاً لحملة جو بايدن الانتخابية الرئاسية. بل يُنذر حتى بخسارته أمام دونالد ترامب؛ هذا إذا ما تأكدت خسارته أصوات العرب والمسلمين في الولايات المتأرجحة، خصوصاً ميشيغان. لذلك تُلاحظ المبادرات المتواصلة من بايدن بهدف إعطاء انطباع، ولو انيّا تسويقيّاً، مفاده وجود محاولات أميركية جادّة لإيصال المواد الإغاثية إلى غزّة سواء عبر عمليات الإسقاط الجوي، أو عن طريق الرحلات البحرية من قبرص وغزّة، أو من خلال إنشاء ميناء بحري مؤقت بالقرب من شوطئ غزّة. ومن الجانب الإيراني، هناك رغبة حثيثة في الاستفادة مما حصل، ويحصل في غزّة، من خلال الأذرع التي شكلها واستثمر فيها النظام الإيراني عقوداً. ويبدو أنه قد جرى التوافق بين أطراف «المقاومة والممانعة» على تكليف الحوثي بمهمة عرقلة الملاحة الدولية في منطقتي باب المندب والبحر الأحمر؛ الأمر الذي يشكّل ضغطاً إضافياً على الأوروبيين وحتى على الصين من جهة تأخير حركة وصول الصادرات والواردات المستمرّة في الممرّ البحري الهام. كما أن جهود الحوثي المعرقلة تؤثّر سلباً على مصر من جهة خفض عائدات موارد قناة السويس. وقد دفع ذلك كله الدول الغربية إلى تحريك قطعاتها العسكرية بهدف منع الحوثي من الاستمرار في سلوكياته الشعبوية تحت شعار دعم الفلسطينيين، والضغط على الإسرائيليين.

أما إيران نفسها، وذراعها الأقوى في المنطقة، حزب الله، فمن الواضح أنهما يُحاولان بشتى السبل التوصّل إلى توافقات سياسية مع الدول الغربية، سيما مع الولايات المتحدة، في لبنان والعراق وحتى في سورية، هذا رغم بعض العمليات التحريكية هنا وهناك، وإطلاق الصرخيات النارية التي لا تتجاوز دائرة الاستهلاك المحلي، وهي عمليات وتصريحات تتزامن مع مفاوضات غير مباشرة، وربما مباشرة، في لبنان وعُمان، وربما العراق. ولعلّ هذا ما يفسّر تراجع وتيرة المطالبات بخروج القوات الأميركية من العراق، والإعلان عن توقف العمليات التي استهدفت القوات الأميركية في كل من سورية والعراق. هذا إلى جانب التزام سلطة بشّار الأسد الصمت تجاه ما يجري في غزّة، هذا الصمت الذي يوحي بألف سؤال وسؤال.

أما التطور اللافت الذي يستوجب التوقف عنده على المستوى الإقليمي، فقد تمثّل في زيارات واتصالات تركية وعراقية عالية المستوى إلى واشنطن، حيث عقدت سلسلة من الاجتماعات المهمة مع ممثلي مختلف أطراف الإدارة الأميركية، شملت الخارجية والدفاع والبيت الأبيض والأجهزة الاستخبارتية. كما جرى التداول عبر اتصالات متعدّدة الأطراف في جملة من القضايا شملت تفاهمات إقليمية بين القوى الإقليمية الأساسية، ومساعي قطع الطريق أمام أي إمكانية لتوسع دائرة النزاع في المنطقة نتيجة متغيّرات الأوضاع وتطوّراتها في غزّة.

ويشار في هذا السياق إلى الاجتماعات المهمة التي شهدتها بغداد ضمن إطار الآلية الأمنيّة بين العراق وتركيا؛ وهي الاجتماعات التي شارك فيها وزيرا الخارجية في البلدين إلى جانب وزيري الدفاع، بالإضافة إلى وزراء الداخلية العراقي والتركي وإقليم كردستان العراقي؛ إلى جانب رؤساء الأجهزة الأمنية في البلدين. ومما توصلوا إليه اعتبار تنظيم حزب العمّال الكردستاني تهديداً للأمن العراقي، فضلا عن اعتبار وجوده على الأراضي العراقية خرقاً للدستور العراقي نفسه، كما تم التوافق على معالجة الأوضاع في سنجار/ شنكال، وذلك لن يتم من دون عملية فك ارتباط بين قوات الحزب المذكور وواجهاته في المنطقة، وقوات الحشد الشعبي الموجودة هناك بهدف التحكّم في الممرّات البرّية بين العراق وسورية. وما يُستشفّ مما جرى التوصل إليه في اجتماعات بغداد بين الجانبين العراقي والتركي، وهي اجتماعات لم تكن بعيدة، في جميع الأحوال، عن معرفة كل الولايات المتحدة وإيران، وعلى الأكثر بضوء أخضر منهما، وذلك لأهمية الوضع العراقي بالنسبة إليهما، وبالنسبة إلى تركيا نفسها في الوقت ذاك.

وهنا تجدر الإشارة إلى صعوبة عملية الفصل بين الوضعيْن، العراقي والسوري، سواء من جهة التداخل السكّاني، أم على صعيد تداخل الاهتمامات الإقليمية والدولية بينهما. لذلك ستكون هناك انعكاسات آنية، ومستقبلية، لما تم التوصل إليه في بغداد على الأوضاع في سورية، وفي المنطقة الشمالية من سورية تحديداً (الغربية والشرقية)، فالتوافق الأميركي والتركي في تلك المنطقة سيكون مقدّمة للتفكير في حلول تجسّدها حلول واقعية ملموسة على الأرض، تتجاوز هرطقات اللجنة الدستورية التي لم، ولن، تؤدّي إلى شيء منتج من دون توافقات إقليمية ودولية. من هنا، نرى أن التوصّل إلى تفاهمات تركية أميركية مع كل من إيران وروسيا سيساهم في حدوث انفراجات سياسية تضع حدّاً للتغلغل الإيراني في كل من سورية ولبنان، لأنه بعد الذي حدث في غزّة، وما قد يحصل مستقبلاً، لن تكون هناك إرادة إقليمية ودولية تغضّ النظر عن الامتداد الإيراني ما بين منطقة الخليج المحاذية لأكثر التكتّلات العربية تماسكاً، وثروةً، وأهمية على الصعيد الجيوسياسي، وقدرةً على التواصل مع العالمين العربي والإسلامي، ومع مختلف التكتلات الدولية، ومع الغربيين والولايات المتحدة تحديداً؛ ومع سواحل المتوسّط حيث الممرّات المائية العالمية الأهم راهناً، ومستقبلاً، وحيث التداخل الحدودي مع إسرائيل، خصوصاً في أجواء التفعيل الدولي لمشروع حل الدولتين الذي يرفضه نتنياهو بعناد شرس حالياً؛ غير أن هذا المشروع سيشكل تحدّياً للحكومة، أو الحكومات، الإسرائيلية المقبلة، إذا كانت هناك إرادة دولية فاعلة، تتابع هذه الملفّ بجدّية، وتعمل من أجل التوصل إلى حلّ مقبول مقنع مستدام، فقد أثبتت التجربة القاسية في غزّة مجدّداً أنه من دون وضع حل عادل للقضية الفلسطينية، لم تؤدّ التحلول الأخرى التي كانت مجرد حلول تخديرية، ولن تؤدّي، إلى السلام، ولم، ولن، تحقق الأمن والاستقرار. بقي أن نقول إن الوضع السوري هو الآخر لن يصل إلى شاطئ الأمان من دون حلّ يرتقي إلى مستوى تضحيات السوريين المناهضين لسلطة الاستبداد والفساد والإفساد وتطلّعاتهم. أما محاولات فرض سلطة آل الأسد على السوريين بأسماء وممارسات مختلفة، فهذا فحواه أننا سنكون أمام تعامل مع أهم القضايا بعقلية تفتقر إلى الرؤية والبرنامج وخريطة طريق واقعية مقنعة.

وفي حال التوصل إلى حلّ في فلسطين وسورية، والعراق بطبيعة الحال، ستكون مسألة الوصول إلى حلّ للوضع اللبناني مجرّد تحصيل حاصل في حاصل.

(رئيس سابق للمجلس الوطني السوري)

> شعوب منطقتنا في حاجة إلى تفاهمات وآليات إقليمية ودولية لوضع حدّ لجملة المآسي وحالات الإنهاك التي طالت

هل تسابق حماس المقاومة بالمفاوضات؟

تانيا كرجة

تمرّ المفاوضات بين إسرائيل وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) بشيء من التعقيدات اللافتة. وسنطرح هذه المقالة تحليلاً نفسيًا لما وراء هذه المفاوضات التي تجري بتدخّل من الوسطاء، في محاولة لفهم البعد النفسي السياسي لعملية التفاوض خلال الحرب بوصفها أسلوب مقاومة عند المستعمَر، وبوصفها سياسة إخضاع عند المستعمِر الإسرائيلي.

المفاوضات هي استمرارية لسياسات الإخضاع التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي، في حين تُبدي «حماس» عناداً وصلابةً واضحة في مطالبها كردّ فعل مقاوم لهذا الإخضاع الاستعماري. تقدّم نموذجاً واضحاً في تكامل عملية المقاومة، حيث تأتي المفاوضات جزءاً من عملية المقاومة والصمود أمام أعتى وأعنف استعمار صهيوني في زمن ما بعد الحداثة. أضف إلى ذلك كله مجابهة «حماس» بكلّ هدوء وحكمة أمام قيادات إسرائيلية مريضة بالصهيونية والفوغائية التي كشفت عن نفسها منذ بداية الحرب، وهذا لا يعني أنّ الصهيونية تنفذ أجندتها بأساليب جديدة، بل إنّ ما تقوم به في هذه الحرب مبنيٌ على أساليب الصهيونية التي تأسّست عليها، بينما أصبحت الفوغائية موضعاً للمفاخرة والمنافسة بين قيادات الاحتلال خلال الحرب على غزّة. تجري المفاوضات في ظلّ ضغوط يمارسها الاحتلال على الوسطاء من الدول في التفاوض بين «حماس» وإسرائيل. ومن خلال هذه الضغوط، تحاول إسرائيل أن تتمسك بروايتها الطرف الذي جرى الاعتداء عليه في 7 أكتوبر/تشرين الأول، وتستخدم هذه الديباجة ذريعة أمام الشعوب والدول التي تمارس الضغط على إسرائيل لفك الحصار عن قطاع غزّة، وتقابل هذا الضغط بتنفيذ خطة أمنية مع مصر لضمان عدم مرور السلاح عبر الحدود المصرية.

أصبحت مسألة تدويل الأمن الإسرائيلي مع مصر في مقدّمة أولويات إسرائيل، ولنتوقّف أيضًا احتمال تحميل مصر أيّ مسؤولية في المستقبل، في حال خرقت «حماس» أيّ هدنة مفترضة. لذا، تدويل الهدنة أيضاً خطة سياسية جديدة، ربّما ستجرّنا إلى مزيد من القيادة والوصاية الإسرائيلية على المنطقة العربية، وهذا احتمالٌ جزّئي، لأنّ الاحتمال الأخر هو تورط إسرائيل في حروب من عدّة جبهات، من أجل إضعافها وتخييم دورها في المنطقة العربية. لذا الأهم في كواليس هذه المفاوضات هو التمعّن في مواقف دول الجوار وعلاقاتها المهمّة جداً لإسرائيل في هذه المرحلة، فليس لدى إسرائيل أيّ قوة تحتكرها مثل السابق، فالتكافؤ العسكري والاقتصادي والتكنولوجي أصبح موجوداً ويشكل تهديداً على إسرائيل.

رغم أنّ المفاوضات مكفلة لعملية المقاومة، لكنّ المخاوف من انشقاقات داخل حماس قد تنتج عن هذه المفاوضات مستقبلاً، في حال ظلّ باب التفاوض مفتوحاً، لأنّها أمام عدوّ متطلّب ويقتنص فرصه من خلال المفاوضات، والمقصد بالفرص هنا فرص النيل من «حماس» في مراحل مقبلة. يأتي مصدر تلك المخاوف من تعدّدية الدول الداعمة والمموّلة للحركة، فإذا ما قارنا «حماس» بحزب الله من ناحيتي تعدّدية المصادر الداعمة للمقاومة ووجود خط مفاوضات من عدمه، نجد أنّ هناك اختلافاً واضحاً بينهما من هاتين الناحيتين.

تأتي تلك المقارنة من باب المقارنة ليس إلا، بمعنى أنّها ليست مفاضلة. لكن ونحن نفكّر بها تعترضنا حقيقة أنّ المقاومة ما زالت في أوج قوتها، ولها كلمتها النافذة في غزّة، وتستطيع أن ترفض ما لا يعجبها في المفاوضات، ولعلّ من يحدّد سير المفاوضات من خلف كواليسها لدى «حماس» هي القيادات العسكرية، ويأتي الدور الدبلوماسي في هذه المرحلة عاكساً لخطط المقاومة التي ما زال لديها عديد الخطط التي لم تُنفّذ بعد، لذلك يمكن تفسير نزوع الاحتلال نحو الإبادة الجماعية للمدنيين العزّل عجزاً عن القدرة على التنبؤ بخطط «حماس» الآنية والمستقبلية. كما هذه مقاربة أخرى بين المقاومة في غزّة والمقاومة الحوثية في اليمن، فكلّما كانت المقاومة على مناطق التماس مع العدوّ احتاجت لخطط عسكرية أكثر، خصوصاً في نطاق جغرافي محاصر، برّاً وجوّاً وبحراً، وهذا أصعب امتحان أمام الدعم والإسناد الأميركي والجنون العسكري الأعمى لدى الصهاينة.

(باحثة وكاتبة فلسطينية في الفلسفة وعلم النفس والقضايا الجندرية)

> إذا ما أسقطنا كلّ الواقع العسكري في قطاع غزّة، فستكون المفاوضات مرآته

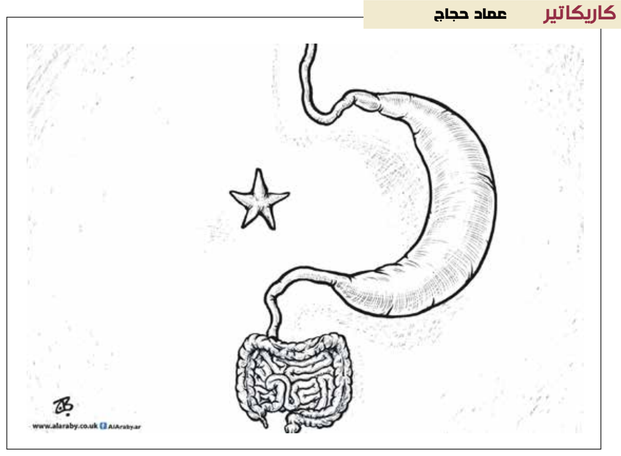

كاريكاتير **عماد حجاج**

البحث عن كريم أحمد خان

عيسى الشعيبي

يجد المرء الشغوف بالاعتدال في الأقوال والأحكام، المنحاز دائماً إلى الموضوعية في مطلق الأحوال، يجد نفسه مضطرّاً لوضع استدراك قبل الشروع في تناول مسألة تقع خارج نطاق اختصاصه المهني، كمعلّق يكاد يكون خالي الوفاض في كل ما يتّصل بفقه القضايا الحقوقية وعالم القانون الدولي، استدراك مفادُه أنه كان يفضّل أن تُذيّل هذ

صوت مغربي: تعاون لحداثة أخلاقية على قاعدة تجديد الدين؟

عبد الحميد اجماهيري

مرّة أخرى، يتقدّم وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكاتب والروائي والمؤرّخ، أحمد التوفيق، خطوة جريئة في خريطة تحديد الأفق الحداثي لرهان الممارسة الدينية. وهو برنامج غير يسير لدولة في العالم الإسلامي في الوقت الراهن. ويبدو الرهان، من خلاله، حضاريا أكبر مما هو نقاش أكاديميٌّ أو مناسباتي تقتضيه مواضعات درس رمضاني دأبت الملكية في المغرب على ترسيخه والعناية به، وتحلّق حوله كثيرون من صنّاع الرأي العام الديني في الدائرة العربية الإسلامية...

ولعلّها المرّة الثالثة التي يلجأ فيها الوزير المغربي إلى استنبات النقاش العالمي بشأن مركزية الأخلاق في بناء الحداثة الإسلامية المعاصرة، من باب التجربة المغربية.

سبق له أن ركّز، في درس سابق، على أطروحة عالم الاجتماع الأميركي، ماكس فيبر، في بناء قوة الأخلاق، وأيضا دور المعتقدات الدينية في الرفع من القدرة الاقتصادية للدولة الإسلامية الحديثة، وتسريع الاستدراك التاريخي للتأخّر المسجّل في مجالات التنمية بكل فروعها، مع استحضار دور البروتستانتية المسيحية وأخلاقها في صناعة الوفرة الرأسمالية الحديثة في الولايات المتحدة، (انظر مقال الكاتب «ماكس فيبر يدعو إلى المعروف وينهى عن المنكر» في «العربي الجديد»). وهو يعود مجدّدا إلى تطعيم أطروحة جريئة انتقد خلالها كل تجارب التفكير في تجديد الدين، من خلال العجز عن فهم الآخر، وهذه، بحدّ ذاتها، مغامرة فكرية محفوفة بالدهشة، من مؤسّسة دينية تعمل تحت مظلة إمارة المؤمنين.

ومن القوة بمكان أن يُقدِم وزير دولة إمارة المؤمنين على الإحالة على كاتبين، هما من صميم العقل الغربي الأخلاقي بناء على ما سمّياها الحداثة الأخلاقية، تشبّعا بها، ثم عبرا عنها، وكلاهما من خارج مصفوفة التفكير الديني الرسمي أو التاريخي، فقد ختم أحمد التوفيق الدرس الرمضاني «تجديد الدين في نظام إمارة المؤمنين» بالدعوة إلى ضرورة تعاون علماء الدين والنخبة الحارسة للنظام العقدي وأخلاقه مع سادة المنجز الفكري الغربي في هذا الباب. وهكذا عاد إلى استبطان قيم الفلسفة الأخلاقية الغربية، في بناء طريق الخروج من انفصام حضاري وعقدي، بين «كمال الدين ونقص التدين»، بما يعني ذلك من وجود هوّة سحيقة بين إيمان الأمة بدين كامل وسلوكات المسلمين التي تخذل جذعه الأخلاقي، حتى بالمعيار الذي وضعته الحضارات الأخرى، التي لا تقدّس نفسها!

> انطلقت أطروحة المؤسّسة الدينية في المغرب من «وجود تفاوت بين كمال الدين والنقص في جودة التديّن»، ومن ضرورة خروج العلماء إلى الشارع ومقارعة الحياة في انزلاقاتها الأخلاقية

> لعلّها المرّة الثالثة التي يلجأ فيها الوزير المغربي أحمد التوفيق إلى استنبات النقاش العالمي بشأن مركزية الأخلاق في بناء الحداثة الإسلامية المعاصرة، من باب التجربة المغربية

أول من سار إليه المحاضر أمام العاهل المغربي، محمد السادس، كان وائل حلاق، الباحث والمفكّر الفلسطيني، كندي الجنسية، المتخصّص بالقانون وتاريخ الفكر الإسلامي، صاحب كتاب «الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي»، وحسب ملخص الكتاب فإن «مفهوم الدولة الإسلامية مستحيل التحقّق وينطوي على تناقض داخلي؛ وذلك بحسب أيّ تعريف سائد لما تمثّله الدولة الحديثة». وقد استخلص منه المحاضر الرسمي أمام الملك ضرورة اعتماد تفكير عملي للأخلاق في ردم الهوة بين العصر والانتماء إلى دين الإسلام، بناء على مقدّماتٍ سيرد تركها، باقتضاب، لاحقا.

أما الاسم الثاني فهو الفيلسوف الأميركي تشارلز لارمور، والذي يمحّص العلاقة بين الأخلاق وما كلفته للأخلاق من غربة. والأطروحة المركزية للباحث أن الأخلاق حقل «ذو قيمة غير قابلة للاختزال، إذ لا توجد وجهة نظر خارج الأخلاق يمكن أن يقودنا العقل من خلالها إلى فهم صحيح لطبيعة الحياة الأخلاقية». ولعلّ هذا الفيلسوف قد أسعف المحاضر في تفكير العلاقة المعقدة والاستقصائية بين استقلال الأخلاق وعلاقتها، مع جوهر الدين، والتنظير لها بوصفها تعبيراً عن التجسُّد التاريخي للدين. وبلغة نثرية مباشرة، كيف للمسلم اليوم أن يكون كياناً من صميم التطور البشري، مع الاحتفاظ بكينونته الأخلاقية وعدم التقليل منها في تثبيت هويته وتحقيق ازدهاره؟ ولعل المقصود به في سياق الدعوة التي تبنّاها التوفيق، من خلال الإشادة بكتابات الفيلسوف الأميركي، هو كيفية مصالحة الحداثة مع التدين، بعد استرجاع الأخلاق لمصادرها التقليدية أو تحيينها بعد أن حرمتها منها الحداثة. ولعل نقط التقاطع بين الأطروحتين اللتيْن تمت الإحالة إليهما والأجندة الدينية الجديدة التي يجب أن يعمل عليها العالم الإسلامي تتمثل في حداثة الدولة والفرد بناء على معيار أخلاقي متجدّد.. ولعل المقصود أيضا إنضاج شروط نجاح التجربة المغربية، من خلال خطّة وضعتها آليات إمارة المؤمنين لـ«تسديد التبليغ» (الدقة في تحديد أهداف التبليغ الديني)، من خلال نزول العلماء إلى الحياة الحديثة المضطربة والصاخبة بحداثتها، وسيكون، على المدين، البعيد والمتوسط، عرض أجوبة النجاح المحلّي وتعميمها جواباً إسلامياً عاماً.

الدعوة إلى التعاون الأخلاقي بين المسلمين وعلمائهم مع عقوله في الغرب تركيب نظري وعملي بين ضرورة تجاوز الاعتقاد في «اكتفاء ذاتي» أخلاقي إسلامي، غير مثبت وغير منتج، والحاجة العملية إلى الانتماء المستنير... إلى الدين. وهكذا تأتي فكرة التعاون مع دعاة المثالية الأخلاقية في الغرب لتجاوز العطب في فهم الغرب، وفي عدم القدرة على تحقيق ما أنجز هو لنفسه، ولا شك أن في الأمر أيضا استدراكاً لكل الأعطاب التي أصابت دعوات التجديد الديني. وفي هذا الباب، كان أحمد التوفيق نقديا للغاية بخصوص تجارب التجديد الديني في العالم الإسلامي منذ القرن الخامس عشر، مروراً بالوجوه البارزة في المجال، أمثال أحمد خان الذي يعدّ من أبرز رجال الإصلاح الإسلامي في القرن التاسع عشر الميلادي في الهند، مرورا بالدعاة المصلحين الذين جاءوا بعده. وكان تشريحيا في تغاضي المسلمين عن مآسي عديدة اقتُرفت باسم عقيدتهم وعجزهم عن تأمّل الليبرالية وما جاءت به من مكتسبات، وعدم القدرة على تحديد حدود التماهي مع الآخر، وما إذا كان محموداً أن يقتصر تقليده على الجانب المادّي فقط أم يتجاوزه إلى ما هو أخلاقي. ويبدو أنه حسم الجواب بالقول إن من ضرورات إحداث نقلة نوعية في تقريب الدين من التديّن، وتسديد التديّن عبر الرقي بالتأطير الديني، الانفتاح على التراث الأخلاقي الإسلامي من جهة والتعاون مع منجزات الجهد الأخلاقي البشري من جهة ثانية. وفي ذلك، يبدو من الضروري إصلاح المصطلح أو استبداله للحسم مع نقاطٍ عديدة تكشف هاويات كثيرة في الهوية الدينية للمسلمين. ومن التحوّلات التي تدعو إليها المقاربة الجديدة، في هذا السياق، ألا تظل مفاهيم التأطير الإصلاحي الدينية بعيدة عن المرجعيات الوضعية. ولعل تلخيصها جاء في التركيبة البلاغية التي تجعل «العمل بالقانون من المعروف والإخلال به من المنكر».

لقد انطلقت أطروحة المؤسّسة الدينية من «وجود تفاوت بين كمال الدين والنقص في جودة التديّن»، ومن ضرورة خروج العلماء إلى الشارع ومقارعة الحياة في انزلاقاتها الأخلاقية، لما قد يكون لذلك من انعكاساتٍ سلبية، ومنها تعطيل للمجتمع برمته. ومن مضمر ما يقوله السياق أكثر مما يقوله الكلام، هو تكريس دور الدولة، كفاعل أخلاقي من خلال «تأصيل صفة رئيسها أميرا للمؤمنين..». وهنا يمكن أن نتساءل، مع الباحثين في السياسة والتاريخ، ما إذا كانت إرادة التفكير، من خلال أوّاليات حداثية من تحت مظلّة إمارة المؤمنين، هي بحد ذاتها إرادة في تطعيم الفكر والثقافة الحديثين بنوع من «القداسة» (تأمين الحداثة بتحيين القداسة؟). وربما يحسن بنا أن نتساءل كذلك ما إذا كانت حركية ضرورية لتوسيع مفهوم ووظيفة ومجال اشتغال إمارة المؤمنين، التي تحوّلت في لحظات من النقاش المجتمعي العاصف، كما في قضية المرأة، إلى سند في «لاهوت تحريري» مغربي، واستظل بها اليسار والحداثيون (نموذج الراحل ابراهام السرفاتي المغربي اليهودي والأب الروحي لليسار الراديكالي وعبد العالي بنعمور أحد الوجوه المعروفة في أوساط الاشتراكيين الديمقراطيين) في الدفاع عن القيم الكونية، وسدّا في وجه التيار الديني الداعي الى المحافظة، وحكما مطلوبا رأيه لتحديد وجهة الإصلاح، والتاريخ معه، وضمانة لاشتْباب القيم الإنسانية العصرية في المجتمع. لا سيّما وأن تأصيل إمارة المؤمنين اعتبرته كتاباتٌ أنثروبولوجية وسياسية كثيرة في العهد السابق، من الأجانب خصوصاً، محاولة لإعادة إحياء تقليدانية الدولة ومحاولة تأصيلها حتى ...

وكان لافتا أن الوزير ألحّ، في مرافعته التي سيكون لها ما بعدها ولا شكّ على ضرورة «التخفيف من نفقات التدبير السياسي»، و«اكتساب المناعة الجماعية ضد التشويش الداخلي والخارجي باسم الدين، وضد أنواع الفتنة»، وهو ما قد يفهم منه، نقد ضمني للنخبة، الدينية منها والسياسية، بخصوص مدى استحضار البند الأخلاقي من عدمه، في عملها، وكذلك لمحاولات استعمال الدين في المعادلات الداخلية... في لحظة جامحة من تاريخ المغرب!

(كاتب مغربي)

حرب أميركا... الإرهاب الداخلي والديمقراطية

عمّار السواد

ثبات الديمقراطية الأميركية محلّ شك. شكل الحكم هذا، وهو سلاح واشنطن الأنجع أيديولوجياً منذ الحرب الباردة، يُلفى حالة عدم يقين بقدرته على الصمود في المرحلة المقبلة. إذا ظفر المرشّح الجمهوري، دونالد ترامب، بالرئاسة مجدّدا، فاحتمال قائمٌ أن تتعرّض البلاد إلى نكسة فيما يتصل بالمفردات الديمقراطية الأساسية. على الأقل يتنامى خوفٌ من عنفٍ داخليٍّ محتمل قبيل الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، أو بعيدها.

جانب من التوجس عكسته ندوة بعنوان «كم آمنة هي ديمقراطية أميركا؟» عقدها المعهد الملكي للشؤون الدولية البريطاني (تشاتِم هاوس) أواسط مارس/ آذار الجاري. استضافت مديرةُ الندوة ليزلي فينجاموري ثلاثةَ متحدثين، بينهم بروس هوفمان الخبير في شؤون الإرهاب والأستاذ في مدرسة الخدمات الخارجية بجامعة جورج تاون الأميركية، وجَيكوب وَير وهو باحث في مجلس العلاقات الخارجية الأميركي (CFR).

تعلّق السؤال الأوليّ مِن فينجاموري، وهي مديرة برنامج الولايات المتحدة والأميركيتين في «تشاتِم هاوس»، بآخر مؤلفات هوفمان «الله والبنادق والفتنة: الإرهاب اليميني في أميركا». هنا تحدّث المؤلِف عن التبدّلات مِن الاهتمام بالتهديدات اليمينية الداخلية إلى الإرهاب الدولي بعد هجمات 11 سبتمبر الإرهابية (2001). ثم عادت الأولويات لتتغير. المسير الحثيث للإرهاب الداخلي شقّ طريقَه منذ لحظة انتخاب الرئيس باراك أوباما. عوامل عدّة في مقدّمتها رهاب الأجانب تظل الدافع وراءه. يرى هوفمان أن التهديد الإرهابي الداخلي منذ هجوم المتطرّفين اليمينيين على مبنى الكونغرس بواشنطن العاصمة في 6 يناير/ كانون الثاني 2021، وهو يوم استلام الرئيس الحالي جو بايدن منصبه، يمثل خطراً «لم ينتهِ في ذلك اليوم» بل مستمرّ.

أكمل جيكوب وَير الجوابَ عن التساؤل الأوليّ بالتأكيد أن أشكالاً جديدة من العنف عبّدت طريقَها في البلاد على مدى السنوات الأخيرة. رأى إقراره أنّ انتخاب أوباما كان لحظةً فاصلة في الإرهاب الداخلي وما تخلل السنوات الثماني اللاحقة من حملاتٍ ضد رئاسة رجلٍ أسود والعنف المصاحب لها، اعتبر أن انتخاب ترامب عام 2017 قادَ إلى حركة العنف «النازي» الداخلية الحاشدة والواثقة. إنه يرجّح أن عمليةَ الدهس التي ارتكبتها سيدة بيضاء، وقُتل فيها شخص وأصيب آخرون في شارلوتسفيل بولاية فرجينيا في أغسطس/ آب عام 2017، تعبير عن تكثيف الحملات شديدة اليمينية وتحشيدها. إذ تجتمع مجاميع من النازيين الأميركيين الكارهين للأجانب هذه المرّة متوقعين أن السلطة متمثلةً بالرئيس ترامب لن تغضّ الطرف عنهم فقط، بل ستدعمهم.

عهدُ بايدن، رغم حدّة النزاع بين المعسكرين الجمهوري والديمقراطي والانقسامات الداخلية، هدّأت قليلاً المخاوفَ أو أرجأت عودتَها، إلا أنها في طريق الإياب. لترامب حظوظ وافرة. أما جمهوره، فموزّع على أقسام. شريحة واسعة منه لا تعاني من رهاب الأجانب ولا تختار العنف، إذ إن بعضها مِن جذور غير أوروبية. هي تجد في المرشّح الجمهوري موفراً شروطَ خدمة اجتماعية واقتصادية أكثر من منافسه الديمقراطي، خصوصاً مع إخفاقات معيشية خلال السنوات الماضية. أوساط أخرى تنطلق من أولويات محافِظة تجاه قضايا حقوقية يدافع عنها اليسار مثل الإجهاض وشرعنة تحوّل النوع الاجتماعي بل أحياناً مسألة زواج المثليين التي، وإنْ بدأ أنها محسومة، لم تزل تواجه اعتراضات.

غير أن هذه الشرائح النمطيةَ في أيّ بيئة ديمقراطية تصاحبها بؤر مجتمعية لها توجّهات مليشياوية أو عنيفة، وتنزع إلى الإرهاب إسناداً لتوجهاتها الاجتماعية والسياسية والدينية. مِن هذه البؤر خرَج مهاجمو الكونغرس مطلع عام 2021. منها أيضاً يُحاط ترامب بهالة تقديس شعبوي غير مكترث بالديمقراطية. عديدٌ مقتنع أن التجمّعات البشرية المدفوعة بالعنف اليميني هي سليلة العقيدة السياسية للولايات الجنوبية في الحرب الأهلية الأميركية بين عامي 1861-1865. مع أن المرشّح الجمهوري الشرس يقدّم نفسَه مدافعاً عن إعادة «أميركا عظيمة مرة أخرى»، خلفياتٌ جانب من جمهوره غير معنية بالاتحاد المستندِ إلى مقولاتٍ بعضها يسارية اجتماعياً وليبرالية اقتصادياً وديمقراطية سياسياً. إنها مرتابةٌ من المقولات الليبرالية واليسارية، فضلاً عن لا مبالاتها بالقيم العالمية التي تتكئ عليها الولايات المتحدة.

> الاعتقاد بأفول قريب للديمقراطية الأميركية وليد مخاوف من العنف أو تمنيّاتٌ من مناوئين

> وُجدت الديمقراطية لتعالج النزاعات وتنظمها وتحول دون انتقالها إلى مستوى من العنف يهدّد حياةَ الناس أو استقرارَ بلد

على أيّ حال، بلورت أوساطٌ أكاديمية وفكرية ودبلوماسية وهوليوودية تصويراً عن أن المواجهة تقتحم روحَ الديمقراطية وتهدّدها. بالطبع، حتى بعض تلك الأوساط جمهوريُّ التوجّهِ ومحافظٌ، إلا أن الخشية من تصاعد حدّة العنف لأسبابٍ سياسيةٍ وتوجيهه ليمسّ الواقعَ الاجتماعي بأكمله، ما يجعل منه إرهاباً داخلياً، دافعُ مبرّرٌ للشكّ بأن مجاميع تخدم ترامب هي في الأساس تأمل بأن يخدم توجّهاتِها العنصرية واليمينية المتمترسة بنيات استخدام العنف.

وُجدت الديمقراطية لتعالج النزاعات وتنظمها وتحول دون انتقالها إلى مستوىً من العنف يهدّد حياةَ الناس أو استقرارَ بلد. لكنها ليست بالضرورة قادرةً على منع استخدامها من جماعات أو مكوّنات أو أفراد للانقلاب عليها. تسلُّقُ هتلر بين 1930-1933 إلى حكم ألمانيا عبر الديمقراطية ثم الانقلابُ عليها، لحظةٌ عتمةٍ ماثلةٌ أمام نخب غربيةٍ مناوئةٍ حكمَ بلدانِها مِن دكتاتوريةٍ أو توتاليتاريةٍ أو شعوبية. هذا لا ينفي، أن نظماً متمسكةً بالديمقراطية ونُخباً مؤمنة بها تتحالف مع أنظمة دكتاتورية في مناطق أخرى مِن العالم. تركّز الأوساطُ الأوروبية المدافعةُ عن الديمقراطية على القارّة عموماً، وليس على بلدانها فقط. هناك اعتقادٌ أوروبيٌّ أن أيّ دولة من دول الاتحاد أو القارة تنحدر إلى الدكتاتورية أو تصبح شبيهة بها، هي خطرٌ على البلدان الأخرى في المنطقة. لكن المنطلقات في الولايات المتحدة مختلفة. عبر الأطلسي، لم تشعر الولايات المتحدة بأن أي خطرٍ على الديمقراطية تهديد لنظامها داخلياً، بل تعاملت معه من منظار حجم تهديده منظومة الدول (المنظومة الغربية) التي تقودها هي. لذا، لم تتخلّ واشنطن كثيراً عن دعم فرانثيسكو فرانكو في إسبانيا وساندت استخبارياً بينوشيه في تشيلي. الاثنان، وإن كانا مستبدّيْن بامتياز، خدما المواجهة مع خصم المنظومة الديمقراطية القديم، الاتحاد السوفييتي. وحين عارض أميركيون كثرٌ حربَ فيتنام، لم يعارضوها رفضاً لنظامَ بلادِهم، بل لأنها عذّبت روحَ ديمقراطية بلدِهم الليبرالية والحقوقية. الواقع هذه المرّة مختلف. الحرب دفاعاً عن المنظومة السياسية الأميركية الملهمةِ كثيرين في العالم ليست الآن ضدَّ إرهاب خارجي قادَه أسامة بن لادن أو أيمنَ الظواهري أو ولاية الفقيه الإيرانية، بل إرهاب داخلي ذي مقولاتٍ يمينية متطرفة وشعبوية غوغائية ومستقطبة نازياً. ... فهل فعلاً، يهدّد هذا النظامَ الديمقراطي الأميركي أم أنه مجرّد بروباغاندا انتخابية؟

لا يمكن نسفُ احتمالِ وجود حملة إعلامية، خصوصاً أن النزال مع المرشّح الجمهوري الدؤوب شرسٌ جداً وذو أشكالٍ ووجوه. في نزالٍ كهذا، لا بد من اكتشافِ تهويل. هناك بالطبع جانب تهويل في المعركة بين بايدن وترامب، خلفياتها انتخابيةٌ صرف، ودوافعها أن يبقى الأول في البيت الأبيض سنواتٍ أربعاً أخرى. إلا أن خطاب ترامب السياسي من جهة، وأفعاله القديمة والقريبة من جهة أخرى، إضافةً إلى جمهور غير قليل يريد من البيت الأبيض فرصةً لمحاربة التنوع العرقي والديني والسياسي في بعض الولايات، هي مع بعضها أرضية خصبة للمخاوف والارتياب.

ورغم الضجيج، فوزُ ترامب وبلوغُ المخاوف التراقي ما يزال احتمالاً، يصعُب أن يقال بعدُ أنه مرجّح. ثم، إنْ فاز، ستطرأ فعلاً تغييراتٌ كثيرةٌ في مفاصل عدّة. مع هذا، يصعُب أن يتهدّد تهديداً وجودياً نظامٌ لا يقوم على الانتخابات فحسب، بل على عوامل عديدة تربط الولايات وتبقيها متّحدة. هنا، بالعودة إلى الندوة المذكورة، يتفاءل كلٌ من بروس هوفمان وجيكوب وَير في نهاية المطاف، بعد التشاؤم وسط الكلام وفي بداياته، بأن احتمالات العنف رغم رجحانها يصعب أن تُهددَ الديمقراطيةَ محيلين إياها إلى حربٍ داخلية. يرى وَير أن الحرب الأهلية، بمعناها التاريخي أميركياً، غير ممكنة لاعتباراتٍ جغرافية. لم تعُد هناك ولاياتٌ جنوبيةٌ بصبغة واحدة وأخرى شمالية بصبغة أخرى ستتحارب وتنتهي إلى التقسيم. التداخل السكّاني في البلاد يحكم الجميعَ بمستوى عالٍ من التعايش لن تنهيَه جماعاتٌ نازيةٌ أو إرهابية أو يمينية هنا وهناك. في حين يعوّل هوفمان على المنظومة الديمقراطية نفسها، على قوتها العُلوية على الأفراد، مهما كانوا أقوياء. هو ذكّر، ممثِلاً بكفاح كثيرين في أفغانستان، كي يذهبوا إلى الولايات المتحدة خلال انسحاب حلف الناتو، بألا أحدَ يكافح مخاطراً بحياته كي يذهب إلى الصين أو روسيا أو إيران أو كوريا الشمالية. يفسّر ذلك أن الديمقراطية وحرية التعبير هي السبب. وغالبيةُ الأميركيين واعية بهذا عن بلادهم. الغالبيةُ لن تفرّط بهذا النظام، مهما صخبتْ جلبةُ النازية. في النهاية، الاعتقاد بأفول قريب للديمقراطية الأميركية وليد مخاوف من العنف أو تمنيّاتٌ من مناوئين. الوضع الأقرب إلى التصديق أن عقماً تشتكي منه الولايات المتحدة يهدّد الاستقرار. عدا عن هذا، لم تتمكن الديمقراطية الأميركية منذ نحو عشرة أعوام من تقديم مرشّحين أو مرشّحات من أجيال أحدث يقنعون الجمهور، وبقيت أسيرةُ رجال ينتمون عقلياً إلى حقبةٍ تجاوزها العالم فضلا عن البلاد.

(كاتب عراقي في لندن)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ◻ مدير التحرير **ارنست خوري** ◻ المدير الفني **إميل منعم** ◻ السياسة **جمانة فرحات** ◻ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ◻ الثقافة **نجوان درويش** ◻ منوعات **ليال حداد** ◻ الرأي **معن البياري** ◻ المجتمع **يوسف حاج علي** ◻ الرياضة **نبيل التليلي** ◻ تحقيقات **محمد عزام** ◻ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
◻ المكتب الرئيسي، **لندن**
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
◻ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
◻ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
◻ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
◻ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
◻ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads